مظاهر الدعم السياسي للعمال الجزائريين تجاه الثورة الجزائرية
مظاهرات 17 أكتوبر 1961 أنموذجا

Appearencesses of Political Support of Algerian Workers for the Algerian Revolution the Demonstrations of October 17, 1961 as a Model

د/ عبد العزيز راجعي (عمر)*، جامعة عباس لغرور– خنشلة (الجزائر)
Aziraji6@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/07/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: تعد فئة العمال الجزائريين من بين أهم هذه الفئات التي كان لها دورا كبيرا في دعم الثورة ماديا ومعنويا، مثال ذلك المظاهرات التي قام بها العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا في 17 أكتوبر 1961م، مواصلة لمسيرتهم النضالية بالمهجر، التي في الثلاثينات من القرن الماضي. فكيف لا؟ ونحن نعلم أن هذه الفئة من العمال كانت سببا في ظهور الحركة الوطنية وظهور أول حزب سياسي وهو نجم شمال إفريقيا بفرنسا ثم حزب الشعب سنة 1937م برئاسة "مصالي الحاج" الذي طالب بالاستقلال للجزائر، وأعيد تشكيله فيما بعد 1946م وسمي بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والتي كانت بدورها سببا في ظهور المنظمة الخاصة سنة 1947م بهدف الإعداد للكفاح المسلح الذي بدأ بالفاتح من نوفمبر 1954م.
وعليه سنتعرف في هذا المقال على مدى أهمية الدعم السياسي للعمال الجزائريين بالمهجر في سبيل القضية الجزائرية وعلى مختلف أشكال القمع الذي تعرض إليه العمال الجزائريون جراء هذه المظاهرات ونتائجها على المستوى المحلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: مظاهرات 17 أكتوبر 1961م، العمال والمهاجرين الجزائريين، الثورة الجزائرية

*- المؤلف المرسل

Abstract :

The Algerian workers category was considered one of the most important groups in Algerian society that had a great role in supporting the revolution financially and morally which is evident in their demonstrations in France on October 17, 1961, as a continuation of their struggle in the Diaspora in the thirties of the last century . so how not? We know that this category were the reason for the emergence of the National Movement and the North African Star Party in France, then the People's Party in 1937 headed by "Masali Al-Hajj", who called for independence in Algeria. After its reform in 1946, it was called the Democratic Freedom Support Movement, which was the reason for the emergence of the Special Organization in 1947 with the aim of preparing for the armed struggle in November 1954.

Therefore, in this article, we will learn about the importance of the political support of Algerian workers in the diaspora to the Algerian cause, the oppression it was subjected to because of those demonstrations and its results at the local and international levels.

Key words: demonstrations of October 17, 1961, Algerian workers and immigrants, the Algerian revolution

مقدمة:

لقد برز دور المهاجرين الجزائريين السياسي والعسكري والاجتماعي بفرنسا في دعم الثورة، من خلال القيام بنشاطات عدة أهمها مظاهرات 17 أكتوبر 1961م، التي جاءت في سياق مواصلة النضال باعتبارهم رافدا من روافد المجتمع الجزائري، والمساهمة في تلبية المتطلبات التي تقتضيها ساحة الحرب بقيادة جبهة التحرير الوطني في أكثر من مجال.

وتنفيذا لتعليمات جبهة التحرير الوطني، خرج الآلاف من المهاجرين الجزائريين للتظاهر يوم: 17 أكتوبر 1961م بالعاصمة باريس وضواحيها، للمطالبة بحقوقهم والابتعاد عن أي شكل من أشكال العنف والتخريب، غير أن السلطات الفرنسية وكعادتها، بدل أن تعالج الأمور بحكمة وعدالة، قامت بقمع المتظاهرين بشتى الطرق و الوسائل.

وقبل هذا، نرى وجوبا التطرق وباختصار إلى مسألة تواجد الجزائريين بفرنسا بداية الحرب العالمية الأولى، وإلى مسألة تطور هذا التواجد سياسيا وإيديولوجيا مع مرور الزمن، ليصبح فيما بعد قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية أبانت عن وعي كبير لدى هؤلاء المهاجرين الجزائريين خلال سنوات الثورة.

مشكلة في نفس الوقت، خطرا حقيقيا على فرنسا سواء في الجزائر أو خارج الجزائر، الأمر الذي جعل منهم - العمال الجزائريين- عرضة لمختلف الممارسات الإجرامية من طرف المستعمر الفرنسي على غرار القمع الذي طالهم خلال هذه المظاهرات.

I. التطور الإيديولوجي والسياسي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا 1914-1962م:

يتناول معظم الدارسين لظاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، من حيث أسبابها وتأثيرها على الاستعمار، كأداة من أدوات المقاومة وكوسيلة من وسائل البحث عن مصادر الرزق والعلم وكمؤشر هام على الوجود الاستعماري[1] . إذن نرى بأنه هناك ارتباط كبير بين الهجرة والاستعمار وسياسته باعتبارها من المسببات الرئيسية للهجرة، وعليه تعتبر الحاجة الإقتصادية المحرك الرئيس لها[2]، بالإضافة إلى ظروف الحرب العالمية الألى، وحاجة فرنسا للعمال الجزائريين ، سواء في مجال الدفاع عن سيادتها أو في مجال إعادة تشييدها من جديد بعد أن خربتها جيوش ألمانيا[3].

وبالتالي شكلت فرنسا الملاذ الأخير للكثير من الأهالي الفقراء الذي كانوا يأملون في إيجاد عملا بها، يكفيهم ويعيل عائلاتهم[4] الذين تحولوا بمرور الوقت إلى يد عاملة رخيصة تعمل لفائدة المزارعين المعمرين

1 - بلحاج محمد، "إتجاهات الهجرة في عمالة وهران من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية 1945-1954"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع04، (2009)، ص71.

2 - Tayeb BELLOULA, **Les Algériens En France Leur Passé Leur Participation A La Lutte De Libération Leur Perspectives**, 1er édition, E.N.A, Alger, (1965), p17.

3 - عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية**، طخ، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008، ص98.

4 - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، طخ، مج11، (وزارة المجاهدين)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص240-241.

تجسيدا لسياسة الجنرال "بيجو" القائمة على شعار، السيف لقتل الجزائريين والأراضي للمعمرين، شعار ليس ببعيد عن شعار الصهيونية القائل: « **إعط أرضا بلا شعب، لشعب بلا أرض**»[1].

إزداد عدد المهاجرين إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى وإلى غاية عام 1924م لحاجتها لليد العاملة من المهاجرين، حيث شكلت هذه الأخيرة النواة الأولى للطبقة العاملة[2]. فكانت فترة ما بعد ح ع 1 منطلقا حقيقيا لتشكل الحركة العمالية الجزائرية في أوساط المهاجرين الجزائريين، نتيجة انتشار الفكر التضامني بين العمال الجزائريين والاهتمام بالعمل النقابي والسياسي ومشاركة الجزائريين في التجنيد الإجباري عام 1912م، الذي سمح لهم بملاحظة الواقع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري بفضل التدريب والتنقل من مكان إلى مكان والاحتكاك والتفاعل مع الآخر، بالإضافة إلى الممارسات العنصرية رغم ما قدموه من خدمات جليلة لفرنسا[3].

كل هذا ساهم في تطور الوعي السياسي للمهاجرين الجزائريين ولاسيما الطبقة العاملة الجزائرية التي كان لها دورا فعالا في النضال من أجل الحصول على حقوقهم الإجتماعية ومن أجل التحرر الوطني في بلادهم، ولهذا نجدهم قد استفادوا من التجارب المكتسبة في النضال الطبقي بجانب العمال الفرنسيين[4]. ولا عجب أن تكون المنظمة السياسية الأولى التي تأسست في مارس1926م[5] و رفعت شعار الحصول على الإستقلال الوطني وشكلت قوة هامة في الثلاثينات؛ قد تم تشكيلها بفضل هؤلاء العمال والشبان الجزائريين المهاجرين، أمثال "مصالي الحاج" ورفقائه الذين آثروا البقاء في فرنسا والعمل وممارسة السياسة بحرية بعيدا عن الرقابة الاستعمارية الصارمة والقوانين الإستثنائية المطبقة في الجزائر[6] .

---

1 - بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54-التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من " من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال"**، ط2، منشورات ثالة، الأبيار-الجزائر،2009، ص ص09-10.

2 - صلاح العقاد، (1993) **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر-الجزائر-تونس-المغرب الأقصى**، ط06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص ص158-159.

3 - عيسى بوزغينة، **مساهمة سوسيولوجيا في تحليل مضمون الخطاب النقابي للإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 1978- 1999م)**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، ج01، معهد علم الاجتماع (الجزائر)، 1993، ص82 .

4 - أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص82.

5 - مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898- 1939م**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص87.

6 - أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري**، مرجع سابق.

عملت السلطات الفرنسية على التحكم في الهجرة وتنظيمها، من خلال سن قوانين كثيرة في هذا الشأن، ومثال ذلك، مرسوم 14 سبتمبر 1916م يقضي بخلق مصلحة جديدة بوزارة الدفاع تعرف بمصلحة عمال المستعمرات، وهي مكلفة بتجنيد اليد العاملة الأهلية بالهند الصينية، والصين، وإفريقيا الشمالية. وبهذا أصبحت فرنسا تجند وتستورد وتوطن اليد العاملة القادمة من مستعمراتها، ففي فترة مابين سنتي 1915م و1918م تم استقدام 132321 مهاجر من شمال إفريقيا، من بينهم 78566 مهاجر جزائري و35506 مهاجر مغربي و18449 مهاجر تونسي. هذه اليد العاملة استخدمت في القطاعات العمومية وبصفة كبيرة في مشاريع خاصة بالدفاع الوطني[1].

غير أن ظاهرة الهجرة نحو فرنسا أو بمعنى آخر حركة العمال الجزائريين بين فرنسا والجزائر لم تتوقف رغم الصعوبات والعراقيل التي أقامتها الإدارة الاستعمارية للحد منها، وهذا ما أدى إلى تشكل فئة كبيرة من العمال العائدين إلى الجزائر؛ عملت على نقل ونشر أساليب العمل النقابي بالجزائر، واضعة بذلك اللبنة الأولى للنضال الاجتماعي الذي سيزداد ويتطور أكثر فأكثر خلال فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن 20م[2]. فكان هذا سببا في بروز الحركة العمالية الجزائرية بفرنسا من جهة، وبداية ظهور الحركة الوطنية من جهة ثانية، نتيجة تطور الذهنية العمالية سياسيا وإيديولوجيا.

أما اندلاع الحرب العالمية الثانية فقد كان لها تأثيرا على الجزائريين من خلال الزج بهم في جبهات القتال ثم الإنزال الأنجلوا أمريكي في الجزائر وغيرها من الأحداث، كما ساهمت أيضا في نمو الوعي الوطني والانخراط في النقابات بهدف الدفاع عن حقوقهم سواء سياسية كانت أم نقابية. وأمام تزايد عدد المنخرطين في النقابات الفرنسية، تولدت الحاجة إلى تأطير نقابي جزائري[3]. غير أن رد فرنسا كان قاسيا جدا، بارتكابها أكبر مجزرة في حق الشعب الجزائري في الثامن من ماي 1945م والتي خلفت 45 ألف شهيد[4]. فرغم بشاعة هذه المجازر إلا أنها أيقضت الشعور الوطني وأدت إلى تفجير الوعي الثوري الذي راح

---

1 - Benjamin STORA, **Histoire de l'Algérie colonial 1830- 1954**, ENAL REHMA, Alger, 1996, p51.

2 - عيسى بوزغينة، المرجع السابق، ص83.

3 - كركار عبد القادر، "إرهاصات تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين عبر النضال النقابي"، **مجلة رفرونسيا**، ع 04، أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية، جامعة عبد الرحمان ميرة (بجاية)، 2015، ص ص 82-83.

4 - سعد توفيق عزيز البزاز، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830- 1962)"، **مجلة التربية والعلم**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل (العراق)، مج 15، ع 05، 2012، ص160.

يشق طريقه نحو عقول الجماهير الجزائرية ليغير من سلوكها ونشاطاها تغيرا جذريا تجاه مسألة الحوار مع المحتلين[1].

ونتيجة لكل هذا، تطورت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و أخذت منحى آخر، فقد ارتفع العدد من 80.000 مهاجر عام 1948م إلى 142.000 مهاجر في عام 1951م، لتصل إلى 165.000 مهاجر في الشهور الأولى لعام 1954م، والغاية في ذلك البحث عن مصادر الرزق وضمان تكاليف المعيشة المتزايدة[2].

شكل تزايد عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا قلقا كبيرا لدى سلطاتها الإدارية، حيث عمل الحاكم العام روجي "ليونارد" (Roger leonard) على حمل الحكومة الفرنسية منذ جويلية 1954م على ضرورة تشغيل المهاجرين الجزائريين في مصانعها ومعاملها، كحل وحيد للتصدي لمشكلة البطالة[3] من جهة، ومحاولة التقليل من مظاهر البؤس ومحاربة البطالة للحيلولة دون إنظمام الشباب للثورة، وكل هذا كان من خلال مجموعة من المشاريع الإقتصادية والإجتماعية الإصلاحية من جهة أخرى، غير أن جل هذه المشاريع جاءت متأخرة و لم تكن في مستوى طموحات وتطلعات المجتمع الجزائري التواق للحرية والاستقلال[4].

أما بالنسبة للحركة العمالية فإن هذه الظروف وأخرى قد غيرت مجرى الصراع الاجتماعي من السعي إلى رفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة إلى الدفاع عن الوجود. كما رفعت الحاجة إلى الأمن

---

1 - أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام- دراسة في الإعلام الثوري**، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص17.

2 - شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، تر: محمد حمداوي وآخرون، دار الأمة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 845-846.

3 - هواري قبايلي، "الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية إندلاع الثورة الجزائرية"، **مجلة مواقف- للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة مصطفى أسطنبولي – معسكر، ع01، 2007، ص ص291-292.

4 - راجعي عبد العزيز، **المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924- 1962م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة عبج الحميد مهري قسنطينة 02 (الجزائر)، 2018، ص330.

مستوى الصراع لينتقل إلى ممارسة العمل السياسي[1]، و بهذا تغير مضمون العمل النقابي في الجزائر وأصبح شبيها بعمل الأحزاب السياسية بعد نهاية هذه الحرب.

في المقابل ولأهمية تواجد المهاجرين الجزائريين وخاصة العمال، ودورهم السياسي والاقتصادي وحتى العسكري، عملت جبهة التحرير الوطني على فتح جبهة ثانية للنضال ضد المستعمر الفرنسي في عقر داره، من خلال إشراك المهاجرين الجزائريين في معركتها ضد المحتل الفرنسي وضد الحركة المصالية سياسيا وعسكريا ونقابيا بعدما غدت هذه الأخيرة تشكل خطرا كبيرا على مستقبل المهاجرين الجزائريين وعلى نجاح الثورة. حيث تم تأطير وتنظيم هذه الفئة من طرف فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا والودادية العامة للعمال الجزائريين.

1- تنظيم و تأطير المهاجرين الجز ائريين من طرف جبهة التحرير الوطني:

بالنظر للقوة التي كان يمثلها العمال، كانت هناك محاولات أولى لتنظيم وتأطير المهاجرين الجزائريين من طرف الحركة الوطنية، بهدف تكوين نقابة جزائرية مستقلة عن أية نقابة أجنبية وذلك تعبيرا منها وبصورة فعالة عن مطامح وإرادة الشعب الجزائري في التحرير والاستقلال[2]. فلطالما شغلت المسألة النقابية قادة حزب الشعب الجزائري بإنشاء نقاباته التي كانت تضم حرفيين وتجار مستقلين اقتصاديا، فقام بإنشاء أولى نقابات التجار والمسلمين ما بين 1943م و 1945م. ومع بداية عام 1947م تأسست أولى الاتحادات: اتحادية الخبازين وأصحاب المطاعم، واتحادية البقالين، وفيدرالية الحلاقين واتحادية تجار الخضر والفواكه.

وفي هذا السياق شكل حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خلية من المناضلين ذوي الخبرة بالقضايا الاجتماعية من بين هؤلاء: "عيسات إيدير"، و"بورويبة بوعلام"، و"جرمان"...الخ[3] ، والتي أخذت على عاتقها فكرة إنشاء نقابة جزائرية في مؤتمر عام 1947م للحركة أين كلف "عيسات إيدير" بتأسيس نقابة مركزية وطنية على غرار الاتحاد العام للعمال التونسيين والذي كان على اتصال بـ"فرحات حشاد" زعيم هذا الاتحاد التونسي.

---

1 - إدريس بولكعيبات، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي". **مجلة العلوم السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، ع 12، 2007، ص151.

2 - إبن التركي، "المراحل التاريخية لنضال العمال الجزائريين"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع28، ENEP، الجزائر، 1978، ص10.

3 - .محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجز ائرية 9191 م 9199 م**، ج2 ، تر أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر،2011، ص ص 1158-1159.

و باندلاع الثورة التحررية شهدت الحركة النقابية منعطفا جديدا، حيث تصدى العمال الجزائريون بأمر من جبهة التحرير الوطني للنقابات الفرنسية الممثلة في: الكونفدرالية العامة للعمل(CGT)، والقوة العاملة (FO)، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (CFTC)، تلك النقابات التي عملت ومنذ اندلاع الثورة على شل حركة العمال الجزائريين وعرقلتها. وفي ظل انتشار الواسع للثورة كان لا بد من الانتقال من العمل النقابي إلى العمل التنظيمي، فكانت هناك اتصالات بين النقابيين أمثال "عيسات إيدير" وممثلي جبهة التحرير الوطني، يتقدمهم "عبان رمضان"، لتتوج في الأخير هذه اللقاءات بالإعلان عن تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم: 24 فيفري 1956م. برئاسة "عيسات إيدير" وتحت لواء جبهة التحرير الوطني[1] ، وهذا في سياق المبادئ الثابتة ذات البعد الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني، والتي تهدف إلى تعبئة وتكوين الجماهير.

ومن بين أهم المبادئ التي سار عليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي:

1. أفضلية النضال من أجل الاستقلال الوطني على النضال المطلبي.
2. عدم اقتصار العضوية فيها على العمال الصناعيين بل امتدت إلى مختلف الفئات الاجتماعية.

وعليه ارتبط نشاط الاتحاد بالعمل السياسي، الذي يركز على الدفاع عن المبادئ الوطنية والمطالبة بالاستقلال، والتحرر من القيود الاستعمار الرأسمالي، كما استند إلى الجانب الاجتماعي، وذلك من خلال إعطاء الوطنية مضمونا اجتماعيا[2].

ولكون الطبقة العاملة الجزائرية كانت تتكون أساسا من العمال المهاجرين بفرسنا وأوربا، و نضالها م ينحصر في الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال فقط وتعدى ذلك ليرتبط بالنضال الوطني في الجزائر؛ فإن جبهة التحرير الوطني و من منطلق أن المسألة النقابية تقوم على أساس مفهوم سياسي شامل وأن الرؤية التنظيمية للجبهة؛ ترى وجوب تنظيم مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية، على غرار تنظيم العمال الجزائريين بفرنسا في ودادية عامة خاصة بهم من جهة، ومن جهة ثانية تنظيم الشباب في ودادية عامة للشباب الجزائري، بالإضافة إلى تنظيم النساء وكذا تنظيم التجار في ودادية عامة كذلك خاصة بهم.

2- الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا:

في الحقيقة انصب اهتمام جبهة التحرير الوطني بالعمال الجزائريين بالمهجر منذ انطلاق ثورة التحرير الوطني، وهذا من خلال فدرالية جبهة التحرير الوطني، التي تعتبر من أهم المنظمات السياسية

1 - عامر رخيلة، "الدور الريادي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956- 1962م"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 181 و 182، ENEP، الجزائر، 2016، ص33.

2 - إبن التركي، المرجع السابق، ص11.

التي شاركت في تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي. وقد تركز نشاط هذه الأخيرة والجبهة منذ بداية الثورة بفرنسا، ذلك أن حرية التحرك والتعبير مكفولة، كما أن عمليات الاضطهاد لم تستثني المهاجرين الجزائريين بفرنسا[1]. وفعلا كان هؤلاء العمال المهاجرين على الموعد في تلبية نداء الوطن وتجلى ذلك من خلال دورهم العسكري والسياسي والمالي ، حيث انخرط الآلاف في هذا الكفاح الثوري وساهموا مساهمة فعالة بدفع اشتراكاتهم الشهرية كل حسب مرتبه الشهري، ودفعها للجبهة التي تصلها عن طريق سويسرا وتونس[2].

تعود في الأصل فكرة إنشاء هذه الفدرالية إلى المرحوم "محمد بوضياف"، الذي فكر في إعادة الحياة للمنظمات والجمعيات التي اختارت الحياد أثناء أزمة الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية (1953- 1954م)[3] ، وقد كلف" مراد طربوش"بهذه المهمة، وهو أحد قادة هذه الفدرالية في الفترة ما بين 1954م و 1956م بالإضافة إلى كل من: "بن سالم نور الدين"، "دوم أحمد"، "غراس عبد الرحمن"...الخ. غير أن البعض من هؤلاء تم القبض عليهم، بينما التحق البعض الآخر بالخارج بعد التعرف على أسمائهم من طرف شرطة المحتل[4].

بعد اعتقال "مراد طربوش" تم تعيين السيد "صالح الونشي" من أجل تأطير الطبقة العاملة الجزائرية بفرنسا وتسيير الفدرالية، ليخلفه فيما بعد "محمد لبجاوي" الذي عين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر جانفي 1957م، من أجل لفت انتباه الرأي العام الفرنسي إلى واقع الحرب بالجزائر. وبهدف جعل منظمة جبهة التحرير حاضرة في كامل مناطق فرنسا، قام بتقسيم الجالية الجزائرية بها إلى خلايا وأفواج وولايات، وتعميم نظام دفع الرسوم، بالإضافة إلى تأمين الأموال الضرورية للمنظمة بدون وسيط و إلى جعل الروابط التي تشد العمال الجزائريين إلى المنظمة روابط حية، وهذا ما حمل السيد "لبجاوي" إلى تأسيس الوداية العامة للعمال الجزائريين، التي تولى بنفسه كتابة بيان الإعلان عنها وعن ميلاد الاتحاد العام للتجار الجزائريين[5].

---

1 - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1997، ص 546.

2 - عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، (د.ت)، ص250.

3 - أحمد صاري،"دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ع01،الجزائر، 1999، ص241.

4 - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م**، المرجع السابق، ص546.

5 - محمد لبجاوي، **حقائق حول الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر، الجزائر، 1971م، ص ص91-92.

تأسست الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا في 22 ديسمبر 1957م، وتعتبر بمثابة تمثيل للعمال الجزائريين بالنسبة للنقابات الفرنسية، بهدف الدفاع عن حقوقهم المادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى مطالبها ومهامها النقابية فقد كانت الودادية حريصة على عدم إهمال أي مساهمة أو مساعدة للقضية الجزائرية.

زد على هذا قامت الودادية بمهام أخرى تمثلت في تنظيم الدروس المسائية للمهاجرين، وإعلام الرأي العام الفرنسي حول الحرب الدائرة في الجزائر من خلال جريدتها الشهرية "العامل الجزائري" (L'ouvrier Algerian)[1] ، وهذا ما جعلها عرضة للمتابعة والقمع من طرف الإدارة الفرنسية، التي اعتقلت عام 1958م العديد من مسؤوليها. وبالرغم من هذا واصلت هذه المنظمة عملها في سرية تامة[2] .

ونتيجة للوضع الذي آلت إليه الودادية كلفت جبهة التحرير الوطني السيد "عمر بوداود" مهمة تسييرها، كما منحته صلاحيات واسعة تمثلت فيما يلي:

1. التحكم في أوضاع المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا.
2. تعزيز مالية جبهة التحرير الوطني.
3. نقل الكفاح المسلح إلى أراضي الخصم[3] .

والملاحظ على هذه الصلاحيات، أنها توحي على مدى أهمية دور العمال بالمهجر في دعم الثورة والقضية الجزائرية في مجالات عدة، اجتماعيا، اقتصادية أو سياسيا و عسكريا.

3- أوضاع المهاجرين بفرنسا 1954- 1961م :

باندلاع الثورة الجزائرية بداية شهر نوفمبر 1954م، إزدادت معاناة الجزائريين بالمهجر وفي شتى المجالات، وخاصة بعدما أصبحت الأراضي الفرنسية جبهة ثانية لجبهة التحرير الوطني في حربها ضد الاحتلال الفرنسي.

كانت عملية نقل الحرب إلى فرنسا من خيار لجنة التنفيذ والتنسيق (C.C.E)، من خلال القيام بعمليات إنتقامية في المدن والأرياف الفرنسية، فكلما قام العدو الفرنسي بجرائمه ضد الشعب الجزائري واستشهاد كل جزائري قابله سقوط فرنسي مماثل فوق التراب الفرنسي، وكانت اللجنة تهدف من وراء هذا إلى تحسيس الرأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائري من جرائم ضد الشعب الجزائري وتحميله

---

1 - بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني – مذكرات مناضل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص115.

2 - علي هارون، **الولاية السابعة- حزب جبهة التحرير الوطني 1934- 1962م**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص88.

3 - بوداود عمر، مصدر سابق، ص100.

مسؤولية ذلك. وقد كان هذا بتأطير من فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[1] وهذا ما أقلق السلطات الفرنسية، حيث قام الجنرال "ديغول" بتعيين "موريس بابون" رئيسا لمحافظة باريس، كونه رجلا يتمتع بكفاءة سياسية عالية وخبرة عسكرية كبيرة، اكتسبها أثناء عمله في الجزائر بصفته واليا على قسنطينة. وقد رأى فيه "ديغول" الرجل الوحيد القادر على تطهير العاصمة باريس من إرهاب جبهة التحرير الوطني، فكانت له الحرية المطلقة في التعامل مع هؤلاء الإرهابيين الجزائريين في رأي "ديغول"، وحولوا حياتهم إلى جحيم.

تم تعيين "موريس بابون" شهر مارس 1958م وهو نزيل سجن لاسانتي على رأس محافظة شرطة باريس، غير أنه إصطدم بصعوبة المهمة وقوة جبهة التحرير الوطني وتنظيماتها في مختلف مناطق فرنسا بعدما أصبحت تشكل جهازا كامل العدة والعتاد[2].

بعد تعيينه بخمسة أشهر، تقرر فتح جبهة ثانية على التراب الفرنسي خلال اجتماع شهر جويلية 1958م، الذي عقد بمدينة كولن (Koln) بألمانيا عن فيدرالية ج.ت.و برئاسة "عمر بوداود" بداية من 25 أوت من نفس السنة، حيث تم القيام بعمليات تخريب وهجومات نفذها فدائيوا الجبهة، كتفجير أكبر مستودع للنفط في جنوب شرق فرنسا.، وملاحقة رجال الأمن والحركى، على غرار "جاك سوستيل" الذي نجا من الموت بأعجوبة، بعدما تم إطلاق النار عليه داخل سيارته بشارع فيرديناند بالقرب من الشانزليزي، كما تم القضاء على الخائن "علي شكال" نائب رئيس المجلس الوطني الجزائري، في ملعب بضواحي باريس[3].

لقد تدهورت الأوضاع الأمنية في باريس، الأمر الذي دفع بـ "موريس بابون"، بإنشاء تنظيم أمني جديد شبيه بالتنظيم الذي وجد من قبل في الجزائر، مشكل من الحركى الجزائريين ويتم زرعه في أوساط المهاجرين بباريس، بهدف رصد حركات وتنقل المهاجرين الجزائريين واختراقهم[4] ورصدهم في المقاهي،

---

1 - سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م**، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص ص21-22.

2 - سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر1961م**، المرجع السابق، ص ص30- 31.

3 - المرجع نفسه، ص32.

4 - سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر1961م**، المرجع السابق ، ص ص32- 34.

والفنادق، والمحلات والصيدليات،ناهيك التوقيف والمساءلة والتهديد والقتل، ونهب أموالهم وقطع البريد عنهم... الخ[1].

ونتيجة لما آلت إليه أوضاع المهاجرين الجزائريين بفرنسا، ومدى خطورة الوضع على التنظيم الثوري بها وعلى القضية الجزائرية سواء داخل أو خارج الجزائر، جاء في تقرير موجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قدمت فيه فدرالية جبهة التحرير الوطني أسباب القيام بمظاهرات 17 أكتوبر 1961م، مبينة في الوقت نفسه«... **بأن القمع الذي كنا تحدثنا عنه، لا يمكنه أن يتوقف في ظل المفاوضات شبه الرسمية ونصف الرسمية حول استئنافها، أو تخف حدتها نتيجة تبني سياسة اليد الممدودة من طرف بعض المقربين من الإيليزي، ففي المقابل هناك الكثير من الفرنسيين يواصلون سياسة العصا الغليظة والاغتيالات والملاحقات العنصرية، وأن تزايد القمع المفرط ضد المهاجرين الجزائريين صار بقوة العادة لا يعتبر إجراما وأمرا مقبولا ومباحا لدى الدوائر العليا**...»[2].

4- مظاهرات 17 اكتوبر 1961م:

تأتي هذه المظاهرات، في سياق مواصلة العمال لنضالهم بالمهجر، إلى جانب نقابتهم ونزولا عند المتطلبات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تقتضيها ساحة الحرب بقيادة جبهة التحرير الوطني في سبيل حرية الجزائر واستقلالها وفي سبيل استئناف المفاوضات.

بالإضافة إلى ما سبق، تعود أولى مسببات هذه المظاهرة إلى يوم: 08 سبتمبر 1958م، اليوم الذي أصدر فيه محافظ شرطة باريس "موريس بابون" (Maurice Papon) قراره القاضي بحظر التجول في باريس وضواحيها على مهاجري شمال إفريقيا ولاسيما العمال الجزائريون البالغ عددهم 2000 جزائري، ويبدأ من الساعة 8 صباحا إلى غاية 5.30 صباحا. حيث اعتبر الجزائريون هذا القرار مجحفا وعنصريا في حقهم كما إنه يتنافى مع حقوق الإنسان في حرية التنقل، خاصة وأن جلهم يعملون بالليل. مما يعني حرمانهم نشاطهم العملي[3]. ووقف جميع النشاطات التنظيمية لكافة عناصر جبهة التحرير الوطني كونهم عمال ولا يستطيعون النضال إلا بعد ساعات العمل، كما يعني أيضا فقدان التواصل بينهم وبالتالي للتواصل فيما بينهم، وبالتالي عرقلة نشاط الجبهة[4].

ونظير هذا سعت فيدارلية ج.ت.و على فك الحصار على المهاجرين الجزائريين والتأكيد للرأي العام الفرنسي والعالمي على تضامن الطبقة العاملة مع إخوانهم في الجزائر. وفيما يخص مواجه قوانين "موريس

---

1 - نفسه، ص ص35- 37.

2 - علي هارون، المصدر السابق، ص ص271- 272.

3 - بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية ...** ، المرجع السابق، ص51.

4 - علي هارون، المصدر السابق، ص475.

بابون" الصادرة في حق مناضلي الجبهة فوق التراب الفرنسي؛ اتخذت الجبهة قرارا يقضي بتنظيم مظاهرة سلمية فكان الموعد هو 17 أتوبر 1961م[1].

1-4- سـير المظاهـرة:

بداية من مساء يوم الثلاثاء 17 أكتوبر1961م، إنطلقت المظاهرة من كبرى شوارع باريس في جموع غفيرة من الجزائريين، حيث كانت العاصمة تستعد لقيام سهراتها في المقاهي والحانات وقاعات الرقص[2]؛ مخترقة بذلك حظر التجول استجابة لما دعت إليه الفدرالية[3] وتطبيقا لمخططها الذي وضع ثلاث مراحل لهذه المظاهرة وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: وخلال أمسيتين متتاليتين يقوم المهاجرين بانتهاك حظر التجول وذلك بالسير في مظاهرة بعد الساعة الثامنة وبطريقة سليمة.

المرحلة الثانية: على العمال والتجار القيام بإضراب عام وذلك بغلق محلاتهم طوال النهار تعبيرا منهم عن تضمنهم مع العمال.

وفي المرحلة الثالثة: دعوة النساء إلى للتظاهر مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين، ويكون ذلك إما من خلال استعراض مماثل وإما أمام المعتقلات والسجون[4].

خرج إذن المتظاهرون رجالا ونساء للتعبير عن رفضهم المطلق لحظر التجول ومساندتهم للنضال الوطني، من أجل الضغط على "دي غول" للإسراع في المفاوضات وكذا إعطاء صورة على تضامن وتلاحم الشعب الجزائري في فرنسا ذاتها. وقد تجمع المتظاهرون حسب الموعد مابين 30 و40 ألف جزائري أغلبهم من مناضلي جبهة التحرير الوطني مما أضفى على هذه المظاهرة الطابع السياسي[5].

وحسب شهادة أحد المعاصرين لهذه الأحداث، فإن الجبهة أعطت تعليماتها بالتظاهر بشكل سلمي والمطالبة بالحقوق والابتعاد عن أي شكل من أشكال العنف أو التخريب، بل بالعكس نصت التعليمات على الظهور بألبسة أنيقة وفي أجمل حلة وكأن الجميع مقبل على الزفاف، وعليه ظهر النساء في هدوء ورزينة وكن يصفقن ويزغردن حاملين شعارات كتب عليها: ارفعوا الحظر، أطلقوا سراح "بن بلة"، الجزائر جزائرية، تحيا جبهة التحرير الوطني، وقد ساروا بشوارع باريس الرئيسية مثل: سان ميشال، سان جيرمان،

---

1 - بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية** ...، مرجع سابق، ص54.

2 - جريدة المجاهد،ع107، 01 نوفمبر 1961، ص15.

3 - مجلة أول نوفمبر، ع 158/157، 1997، ص05.

4 - علي هارون، مصدر سابق، ص475.

5 - الجنيدي خليفة، **حوار مع الثورة**، ج02، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص ص199-205.

ساحة الأوبيرا وغيرها[1]. خرج الجزائريون للتظاهر بشكل منظم وفي جو ممطر و هدوء تام، يتقدمهم القادة ومسؤولي جبهة التحرير الوطني، لا أعلام وطنية و لافتات ولا وجود لأي نوع من الأسلحة حفاظا على سلمية المظاهرة التي أدهشت أبناء باريس[2].

4-2- رد فعـــل السلطات الفرنسية تجاه المظاهـــرة:

لقد تصدت الشرطة الفرنسية للمتظاهرين واعتقلت أكثر من 500 قبل الساعة الثامنة وهم في طريقهم إلى المكان المحدد. بينما خرجت جموع أخرى قادمة من حي سان مرتان وبون نوفيل، وهم يهتفون: الجزائر جزائرية، وبإطلاق سراح "بن بلة" و تحيا جبهة التحرير الوطني. غير أن الشرطة قامت باعتقال المئات منهم وانهالت عليهم بالضرب بالعصي الخشبية والحديدية وهم صامدون دون رد فعل يذكر، محافظين على سلمية المظاهرة وعلى حركة المرور، حتى يؤكدوا على سلمية المظاهرة تعبر وعن مدى استنكارهم لاستفزازات المسؤولين الفرنسيين وتنوير الرأي العام الفرنسي بمدى عدالة القضية الجزائرية. غير أن الشرطة والجيش الفرنسي، أطلقا الرصاص عليهم دون تردد و سمعت تفجيرات لقنابل، فسقط الكثير من القتلى والجرحى المسالمين والعزل. بينما واصل باقي المتظاهرون تحركهم بكل هدوء وثبات ورزينة، الأمر الذي أدهش سكان باريس وضواحيها الذين يطلون على نوافذهم. فلم يبقى في الشوارع سوى بعض الأحذية والطرابيش وأشرطة بعضها مبلل بدموع المطر وأخرى بدماء الشهداء[3].

لقد كان الحال نفسه بالنسبة للمتظاهرين بساحة لتوال وبونت دي نويي وكوربفوا، حيث استمرت المظاهرات في ظل عجز القوات الاستعمارية التي بلغ عددها 7000 عون أمني وكتيبتين من س.ر.س وفرق أخرى من الدرك والمئات من المتواطئين العنصريين[4].

لقد استبيحت أعراض المئات من الآلاف العمال والجالية في مناطق ومواقع مختلفة رغم سلمية المظاهرة وخلوها من الأسلحة داعين إلى تسليط العقوبات على الذين كانوا سببا في توجيه الأوامر بقمع المتظاهرين الجزائريين، وتدنيس شرف الشرطة الفرنسية في مشاهد قمعية قل نظيرها في الدول الدكتاتورية من خلال صور مرعبة من نزع للأظافر والأصابع، والكثير من هذا تفننت الأجهزة الأمنية وتباهت وتسلت في كيفية قمع الجزائريين، لاسيما بعد زيارة السفاح "موريس بابون" لمحافظات شرطة باريس وضواحيها وإعطائهم الضوء الأخضر بالقول: «**قوموا بتسوية أموركم مع الجزائريين وحدكم**

1 - بن يحي مصطفى، شهادة حية، المتحف الولائي للمجاهد بالمسيلة، 01 مارس 2018م.
2 - جريدة المجاهد: ع108، 13 نوفمبر 1961م، ص03.
3 - جريدة المجاهد ع107، 01 نوفمبر 1961م، المصدر السابق، ص15.
4 - المصدر نفسه، ص24.

ومهما حصل فإن التغطية مضمونة...»[1]. والشاهد على ذلك قيام بعض الفرق الخاصة في الدائرة 13 للمقاطعة الثالثة بصب البنزين على المتظاهرين وحرقهم أحياء في 1961/10/31م[2].

ونتيجة لهذا تحولت شوارع باريس إلى ساحة قتال وسالت دماء الجزائريين بشوارعها، وقد اعترفت السلطات الفرنسية بأن المظاهرة كانت سلمية ولم يعثر على أي نوع من أنواع الأسلحة، ما جعل الصحف اليمينية الفرنسية تهتز أمام بشاعة القمع الوحشي ضد متظاهرين عزل[3]. فكيف لا! وقد أقدمت الشرطة الفرنسية على تسخير حافلات وفرق عسكرية تكاد تكون مساوية لعدد المتظاهرين وحملهم بالقوة فيها، وكل من يعارض ذلك يقتل في الحال، بعدها تم نقلهم إلى نهر السين، حيث توقفت هذه الحافلات وأنزل المتظاهرون وقاموا بركنهم على حافته في شكل صفوف تحت حراسة مشددة، ثم بعد ذلك يتم ربط المتظاهر من يديه ورجليه وضربه على جهة العنق خلف الرأس ثم يرمى في النهر، وتواصلت هذه الجريمة على هذا النحو، ولولا صدور الأوامر لوقفها لكانت الكارثة أكبر وأعظم[4]. بالإضافة إلى هذا، تم اعتقال الآلاف من الجزائريين بعد تعرضهم لمختلف التعذيب وتوزيعهم على مختلف المعتقلات والمحتشدات، منها معتقل بالي دي سيور الذي سيق إليه حوالي 6300 وهم في حالة سيئة، بالإضافة إلى 9260 جزائري كانوا متواجدون به سابقا[5].

3-4- نتـــائج المظاهــرات:

فيما يخص الخسائر البشرية فقد ذهب ضحية هذه الجريمة في حق الإنسانية حوالي 300 شهيد جزائري قدمها العمال الجزائريون ثمنا لنضالهم المستميت في سبيل الحرية النقابية والاستقلال الوطني، كما جرح الآلاف منهم وإعادة الآلاف إلى الجزائر، بينما اعتقل حوالي 12 ألف من المتظاهرين تم نقلهم إلى ملعب (كوبيرتان) و القصر الرياضي (Palais des sports). ورغم كل هذا كان الإعلام الفرنسي الحر متواطأ مع الشرطة عندما حجب حقيقة القمع الفرنسي للجزائريين، حيث اكتفت صحيفة لموند بنقل معلومات وفقا لإحصائيات مصالح الشرطة الفرنسية، التي تحدثت عن قتيلين و64 جريحا، فيما تحدثت مجلة الأزمنة الحديثة (Les tempts moderns) عن مقتل 140 قتيل.

---

1 - بوداود عمر، المصدر السابق، ص252.

2 - علي هارون، المصدر السابق، ص30.

3 - جريدة المجاهد: ع108، 13 نوفمبر 1961م، المصدر السابق، ص03.

4 - بن يحي مصطفى: المصدر السابق.

5 - جريدة المجاهد، ع107، 01 نوفمبر 1961، المصدر السابق، ص24.

أما الباحث "بنيامين سطورا"، فقد صرح بمقتل 200 شخص وجرح 2300 متظاهر، وهي أرقام قريبة من الأرقام التي أذاعتها إتحادية جبهة التحرير بفرنسا[1].

أما سياسيا فقد كان لهذه المظاهرة انعكاسات سياسية على الصعيد الداخلي والخارجي، أولها تراجع السلطات الفرنسية عن قرارها المتعلق بفرض حظر التجول وفك الرقابة عن تحركات مناضلي جبهة التحرير الوطني بفرسنا، وهو الأمر الذي أبان عن قدرة الجبهة على التعبئة والتجنيد واختراق صفوف العدو حتى في عقر داره، وعلى قدرتها في التصعيد كلما دعت الضرورة إلى ذلك[2].

كما أصبحت مسألة قمع المهاجرين مبعث احتجاج وسخط واستنكار، وأصبحت القضية الجزائرية محل اهتمام كبير من طرف الجزائريين وفي كل مكان[3]، وقد تم تدويلها بفضل نضال العمال هنا وهناك عبر الحركات الإحتجاجية والإضرابات المتواصلة، لا سميا منها الإضراب عن الطعام الذي قام به 15000 جزائري معتقل، بما فيهم القادة الخمس بتاريخ 02 نوفمبر 1961م[4]. وفي هذا السياق كانت لـ "محمد يزيد" ندوة صحفية عقدها يوم 22 أكتوبر 1961م، تحدث فيها عن التمييز العنصري وسياسة فرنسا الرامية إلى شل نشاط المناضلين الجزائريين بها، كما أشاد أيضا عن موقف الشجاع الذي لعبه بعض الفرنسيين من عمال وطلبة الذي اعتبره بمثابة استفاقة الشعب الفرنسي، وبداية إدراكه لضرورة تضامنه ودعمه للوطنيين الجزائريين من أجل الوقوف في وجه الفاشيست الذي يهدد الفرنسيين[5].

وفي نداء بتاريخ: 22 أكتوبر1961م وقصد تنوير الشعب الفرنسي بما جرى في يوم التظاهر وحقيقة ما قامت به السلطات الفرنسية وشرطتها نزولا عند رغبة "موريس بابون"[6]؛ دعت جبهة التحرير الوطني بدورها المجتمع الفرنسي إلى مساعدة المهاجرين الجزائريين خاصة عندما تتعرض لهم الشرطة الفرنسية، والاحتجاج والتظاهر والإضراب من أجل الضغط على السلطات الفرنسية لرد القمع الذي يتعرض له الجزائريين وإعادة بعث المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

---

1 - بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية** ...، المرجع السابق، ص ص54- 55.

2 - محمدالشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر، ص55.

3 - محمد الصالح الصديق: **أيام خالدة في حياة الجزائر**، دار موفم، الجزائر، 2009م، ص 239.

4 - جريدة المجاهد،ع108، 13 نوفمبر 1961م، المصدر السابق، ص03.

5 - محمد الصالح الصديق: مرجع سابق، ص ص239- 240.

6 - سعدي بزيان، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر1961م**، المرجع السابق، ص93.

4-4- أصداء المظاهرات لدى الرأي العام الفرنسي والدولي:

كان من المفروض على السلطات الفرنسية أن تعالج الأمور بحكمة وبعدالة وتراعي حقوق الشعوب المهضومة والمسلوبة كحال المتظاهرين الجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات سلمية للمطالبة بحقوقهم، غير أنها قابلت هذه المظاهرة بالأسلحة وأطلقت نيرانها على المتظاهرين كما أشرنا سابقا، فكانت جريمة بشعة بأتم معنى الكلمة في حق الرجال والنساء والأطفال العزل الأبرياء، هزت كيان المجتمع الفرنسي بكل أطيافه وأيقضت ضمير العدو قبل الصديق وكان لها صدى كبير في فرنسا وفي العالم كله.

فمن المواقف المنددة والرافضة لسياسة القمع الموجه ضد المهاجرين الجزائريين، موقف بعض الشخصيات الجامعية الفرنسية أمثال: "جان بول سارتر"، "سيمون دي بوفوار"، "جان عمروش"، "إيمي سيزار"، "كلود روا" وغيرهم، الذين عبروا عن تضامنهم وإعجابهم بشجاعة العمال الجزائريون في التظاهر تنديدا بالقمع الفرنسي المتزايد ضدهم وبالنظام الارهابي العنصري الذي تريد الحكومة فرضه عليهم. وطالبوا جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية السعي من أجل وقف هذه الأعمال الإضطهادية والتضامن مع العمال الجزائريين. و هو الموقف نفسه لإتحاد النقابات الذي طالب بلغاء قرار حظر التجول، كما اعتبر الحزب الاشتراكي الموحد بأن القمع الأخير يكاد يكون نفسه القمع الذي طال العمال الجزائريين منذ سنوات من اعتقالات ونقل واختفاءات وتعذيب في المحتشدات. أما الحزب الشيوعي فقد اعتبر هذا الأعمال القمعية سببا في توسيع الهوة بين الفرنسيين والجزائريين والتي أوجدتها سبع سنوات من الحرب، الهدف منها جعل وضعية العمال الجزائريين أكثر شقاوة ودماء من وضعيتهم في الجزائر، مطالبا في الوقت ذاته العمال الفرنسيين بالتضامن مع العمال الجزائريين ضد التدابير الفاشيستية التي لا تستثني أحدهما.

وفي السياق نفسه، دعت بعض المواقف إلى ضرورة استئناف المفاوضات ورأت فيها بأنها الحل الأمثل لوضع حد لهذه الحرب، ونقصد بذلك موقف حركة السلام، إتحاد نقابات لعمال باريس، الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا وغيرهم.

بالإضافة إلى ما ذكرنا هناك منظمات وهيئات واتحادات فرنسية أخرى، أعربت قاطبة استنكارها واحتجاجها ضد عمليات القمع الإرهابية والاستفزازات العنصرية في حق الجزائريين، من بينها: لجنة 24 أستاذا من جامعة باريس، اتحاد طلبة القوات الديمقراطية، طلبة المعهد الكاثوليكي، اتحاد الجمعيات اليهودية في فرنسا، اللجنة الطلابية المناهضة للإستعمار، الجامعة الدولية المناهضة للعنصرية، معهد باستور. هذا وقد قام ما يقارب من 100عامل أوربي بمظاهرات في باريس، هتفوا خلالها بالسلم في الجزائر ولا مكان للفاشستية[1].

1 - جريدة المجاهد،ع107، 01 نوفمبر 1961، المصدر السابق، ص25.

أما عن الصحافة الفرنسية فقد انقسمت بين مؤيد ومندد، فبينما تحاملت الصحف اليمينية على المتظاهرين المسالمين، محملة إياهم مسؤولية نتائج هذه المظاهرات، وبرأت الشرطة الفرنسية من جرمها اللا إنساني بهدف الدفاع عن نفسها وإحلال النظام العام[1]، نجد مجلة بول سارتر التي يبدو أنها أدركت مدى انعكاسات هذه المظاهرات، قد نددت بهذا القمع بقولها: «... **إن معاملة البشر كالفئران ولدت في مدينة الجزائر واستقرت الآن في باريس...إن محافظ الشرطة ووزير الداخلية تذرعا بلا طائل بالإرهاب الأعمى الذي يستهدف شرطة باريس لتبرير الحظر التجول، لا يوجد ولم يوجد إرهاب أعمى لجبهة التحرير...إن انتشار جثث الشرطة في الشوارع هو نتيجة لأمر سابق، فما حدث هو إعدام رجال الشرطة لارتكابهم جرائم ضد الجالية الجزائرية وهجمات عقابية ضد مراكز ودوريات الحركى الذين ارتكبوا طوال شهور أعمال التعذيب والاغتيالات، إن المسؤول الوحيد في معركة الجزائر هو محافظ الشرطة الذي استورد الأساليب التي استعملها ماسو في معركة الجزائر، سعيا لتفكيك منظمة جبهة التحرير في منطقة باريس...لكن بعد مرور ثلاث سنوات على افتخار ماسو بإقرار السلم في مدينة الجزائر بالحديد والنار والتعذيب بالماء والكهرباء، هاهم 60 ألف جزائري يردون عليه باحتلال عاصمته إنه لم ينسى لهم الهلع الذي أصابه...**»[2].

رغم هذا هناك من المواقف الداعمة للحكومة الفرنسية وسياستها القمعية التي لا تنتهي من طرف الدول الغربية، التي اعتبرت القمع الفرنسي إجراء عادي وضروري من أجل حفظ أمنها كبريطانيا، رغم تأكيد وكالة الأنباء رويتر على أن القمع الفرنسي عمل غير إنساني. بينما نجد مواقف قد سادتها بعض الضبابية كموقف ألمانيا التي اكتفت بذكر الأحداث التي جرت في حق المتظاهرين.

أما عن المواقف الدول العربية فجاءت مؤيدة ومنددة بالعنف الذي طال المتظاهرين كالعادة، وبإطلاق سراح القادة المعتقلين الخمسة، حيث عقدت اجتماعات ومظاهرات شعبية في المغرب (المجاهد، 13 نوفمبر 1961، ص25)، وفي السياق نفسه خرج الشعب التونسي في مظاهرات عمت المدن التونسية منددة بالقمع الفرنسي للجزائريين، وهذا عقب الخطاب الذي ألقاه بن خدة بن يوسف رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذي أكد فيه على حرية الكفاح الجزائري، كما قدم شكره للدول العربية وشعوبها نظير وقوفها إلى جانب الجزائر وشعبها(زويدي، 2007، ص ص141- 142). فإلى جانب المغرب وتونس، قام عمال ليبيا بمقاطعة البضائع الفرنسية تعبيرا عن موقفهم الداعم للشعب الجزائري، أما عن مصر فموقفها واضح وضوح الشمس، حيث اعتبرت جريدة الأهرام المصرية المظاهرات نصرا عسكريا

1 - بوداود عمر، المصدر السابق، ص183.

2 - علي هارون، المصدر السابق، ص491.

وسياسيا ودبلوماسيا (المجاهد، 13 نوفمبر 1961، ص96). نظرا لفظاعة هذا الجرم اللا إنساني في حق الجزائريين التواقين للحرية والاستقلال، ومدى تأثيره على الخاص والعام،

الخاتمة:

رغم وحشية المستعمر في تعامله مع المتظاهرين العزل، فإن المظاهرات بقيادة فيدرالية جهة التحرير الوطني قد حققت هدفها ونجحت في زلزلة الرأي العام الفرنسي، من أبسط مواطن إلى أعلى قمة في السلطة، كما وضعت الحكومة الفرنسية في موضع حرج أمام الرأي العام العالمي، ما جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستثمر في المظاهرة حتى تكون في مستوى الثمن الباهظ الذي دفعه المتظاهرين، ويكفي أن أوساطا داخل الحكومة الفرنسية اعتبرت وبشكل غير رسمي آنذاك، مظاهرات 17 أكتوبر إنتصارا سياسيا حققته جبهة التحرير الوطني وفشلا ذريعا لنظام القمع الذي اعتقد "موريس بابون" أنه سيدفع بالجزائريين بالسير خلف مشروع الجزائر فرنسية، فإذا بهم يتخندقون وراء جبهة التحرير الوطني معبرين عن التنسيق والتضامن القائم بينهم وبين ج. ت. و في سبيل نصرة القضية الجزائرية. كما أنها دفعت بالمفاوضات الفرنسية الجزائرية المتعثرة من جديد وأثبتت أن حرب جبهة التحرير الوطني ضد المستعمر الفرنسي لم تكن أبدا حكرا على فئة دون أخرى، وهذا ما أكدته مظاهرات 17 أكتوبر 1961م باعتبارها مظهرا من مظاهر الدعم السياسي للعمال الجزائريون بالمهجر للثورة الجزائرية وقادتها.

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر العربية:

أولا/ الكتب:

1. الحاج مصالي، **مذكرات مصالي الحاج 1898- 1939م**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
2. عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني – مذكرات مناضل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
3. هارون علي، **الولاية السابعة- حزب جبهة التحرير الوطني 1934- 1962م**، دار القصبة، الجزائر، 2007.

ثانيا/ الجرائد والمجلات:

1. جريدة المجاهد،ع107، 01 نوفمبر 1961.
2. جريدة المجاهد: ع108، 13 نوفمبر 1961م.

ثالثا/ الشهادات الحية:

- مصطفى بن يحي: شهادة حية، المتحف الولائي للمجاهد بالمسيلة، 01 مارس 2018م.

II.المراجع العربية :

أولا/ الكتب:

1. بزيان سعدي، **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م**، ط02، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

2. بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54-التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من " من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال"**، ط2، منشورات ثالة، الأبيار-الجزائر،2009.

3. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1997.

4. بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية**، طخ، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008.

5. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م ويليه: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م)**، طخ، مج11، (وزارة المجاهدين)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

6. حمدي أحمد، **الثورة الجزائرية والإعلام- دراسة في الإعلام الثوري**، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

7. الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

8. خليفة الجنيدي، **حوار مع الثورة**، ج02، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

9. روبير أجرون شارل، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ج02، تر: محمد حمداوي وآخرون، دار الأمة للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

10. الشريف عباس محمد، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، دار الفجر، الجزائر، 2005.

11. الصالح الصديق محمد، **أيام خالدة في حياة الجزائر**، دار موفم، الجزائر، 2009.

12. العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر-الجزائر-تونس-المغرب الأقصى**، ط06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.

13. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 9191 م 9199 م**، ج2 ، تر أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر،2011.

14. لبجاوي محمد، **حقائق حول الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر، الجزائر، 1971.

15. ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، (د.ت).

ثانيا/ المجلات والجرائد:

1. إبن التركي، "المراحل التاريخية لنضال العمال الجزائريين"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع28، ENEP، الجزائر، 1978.

2. بولكعيبات إدريس، "الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي". **مجلة العلوم السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، ع 12، 2007.

3. رخيلة رخيلة، "الدور الريادي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956- 1962م"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 181 و 182، ENEP، الجزائر، 2016.

4. صاري أحمد، "دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ع01،الجزائر، 1999.

5. عبد القادر كركار، "إرهاصات تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين عبر النضال النقابي"، **مجلة رفرونسيا**، ع 04، أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية، جامعة عبد الرحمان ميرة (بجاية)، 2015.

6. عزيز البزاز سعد توفيق، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830- 1962)"، **مجلة التربية والعلم**، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل (العراق)، مج 15، ع 05، 2012.

7. قبايلي هواري، "الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية إندلاع الثورة الجزائرية"، **مجلة مواقف- للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة مصطفى أسطنبولي – معسكر، ع01، 2007.

8. مجلة أول نوفمبر، ع 158/157، 1997.

9. محمد بلحاج، "إتجاهات الهجرة في عمالة وهران من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية 1945-1954"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع04، (2009).

ثالثا/الرسائل الجامعية:

1. بوزغينة عيسى، **مساهمة سوسيولوجيا في تحليل مضمون الخطاب النقابي للإتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 1978- 1999م)**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، ج01، معهد علم الاجتماع (الجزائر)، 1993.

1. عبد العزيز راجعي، **المسيرة النضالية للعمال الجزائريين 1924- 1962م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة عبج الحميد مهري قسنطينة 02 (الجزائر)، 2018.

III. المراجع بالفرنسية:

1. Belloula TAYEB, **Les Algériens En France Leur Passé Leur Participation A La Lutte De Libération Leur Perspectives**, 1er édition, E.N.A, Alger, (1965).

2. Stora BENJAMIN , **Histoire de l'Algérie colonial 1830- 1954**, ENAL REHMA, Alger, 1996.